

# منظور مديري مؤسسات التمويل الأصغر للتمويل عبر الإنترنت: هل هو لأغراض التمويل، أم التسويق، أم شيء آخر مختلف كلياً؟

برنامج كيفا ومؤسسات التمويل الأصغر التي تظهر على موقع (kiva.org) سفراء مهمين لمجال التمويل الأصغر.<sup>4</sup>

ويتيح نمو برامج الإقراض والاستثمار عبر مواقع الإنترنت الفرصة كما يُثير التحديات أمام مؤسسات التمويل الأصغر العازمة على الاستفادة من إمكانات المقرضين أو المستثمرين عبر الإنترنت. وتركز هذه الورقة على جانب الطلب من المعادلة، وتسلط الأضواء على القضايا التي قد تود مؤسسات التمويل الأصغر بحثها قبل تسجيل طلب للحصول على قرض من أحد برامج الإقراض عبر الإنترنت.

**نمو برامج الإقراض والاستثمار عبر مواقع الإنترنت يتيح الفرصة كما يُثير التحديات أمام مؤسسات التمويل الأصغر العازمة على الاستفادة من إمكانات المقرضين أو المستثمرين عبر الإنترنت..**

عند إطلاق موقع كيفا في عام 2005، كان بالموقع قائمة من 7 مشروعات صغرى أوغندية تسعى للحصول إجمالاً على 3500 دولار لاحتياجات رأس المال العامل (تقرير معهد أسبين 2008)، وحتى نوفمبر/ تشرين الثاني عام 2008، كان

## إطار رقم 1: ابتكارات كيفا

أنشأت كيفا أيضاً شكلاً جديداً لشبكة التواصل الاجتماعي. بل وخلقت نوعاً جديداً "للعملة" في مقدور المقرضين المسجلين في برنامج كيفا استخدام موقع (kivafriends.org)، وهو موقع مستقل على الإنترنت لاترعاة كيفا للتعليق على تجاربهم وخبراتهم الإقراضية في سياق برنامج كيفا والاتصال المقرضين ببعضهم بعضاً.

وغالباً ما يجري منح كيبونات كيفا على سبيل الهدية، أو تداولها أحياناً كأداة للمقايضة لتبادل السلع والخدمات الأخرى. وجرت في مزاد على الإنترنت مؤخراً مبادلة قصائد من الشعر كيبونات كيفا.

**تقوم** المواقع على شبكة الإنترنت بتغيير طرق اتواصلنا مع العالم. فشبكات موقع الفيس بوك (Facebook) ومزادات إي باي (eBay auctions) وعُرف الدردشة في موقع إي بال (ePal chats) وحتى موقع سكند لايف (Second Life) - كلها برامج إلكترونية للتواصل والربط بين الناس. والأفكار، والمنتجات، والأسواق. وتُجسد هذه البرامج شخصيات من نتواصل معهم وطرق هذا التواصل. ويتسع هذا المفهوم لتغطية العمل الخيري: بل إن الأعمال الخيرية عبر الوسائط الإلكترونية المباشرة أخذت في تغيير طبيعة وكيفية وأماكن فعل الخير<sup>1</sup>. والاستثمار الاجتماعي الإلكتروني هو نتاج لثمار العمل الخيري على شبكة الإنترنت.

وموقع كيفا (kiva.org) هو واحد من أشهر برامج الإقراض والاستثمار عبر الإنترنت.<sup>2</sup> وقد استرعى برنامج "كيفا"، منذ إنطلاقه في عام 2005، اهتمام (ومحافظ نقود) أكثر من 350 ألف مقرر. يُطلق عليهم "مقرضو كيفا" الذين يتوقون بكل همة ونشاط إلى تقديم قروض بما قيمته 25 أو 50 دولار إلى أصحاب المشاريع الصغرى من خلال موقع كيفا وشركائه من مؤسسات التمويل الأصغر.<sup>3</sup> وقد ألهم برنامج كيفا العديد من برامج الإقراض الأخرى الجديدة على الإنترنت.

لذلك ليس من المستغرب أن نجاح برنامج كيفا حظي أيضاً باهتمام عدد متزايد من مؤسسات التمويل الأصغر المتطلعة إلى رأس المال والوعي العام اللذين يتيحهما في أغلب الأحيان برنامج كيفا للإقراض عبر الإنترنت. والواقع أنه من الصعب إجراء أي تقدير كمي لوظيفة التسويق في برنامج كيفا. ولكن الحضور الطاعني لهذا البرنامج في نشرات الأخبار والبرامج الإعلامية الترفيهية، من جريدة وول ستريت جورنال إلى برنامج أوبرا وينفري الحوار، يجعل

1 تقدم دراسة حديثة لمعهد أسبين (2008) تعريفاً لظاهرة "سوق العمل الخيري الإلكتروني" بأنها "إحدى ظواهر الانترنت التي تتيح للأفراد والمؤسسات إمكانية المشاركة مع المنظمات الأهلية والشعبية (منظمات المواطنين) وأصحاب المشروعات الصغرى بجميع أنحاء العالم في استثمار المال أو الوقت أو الخبرات لتحسين رفاهة الإنسان والبيئة". انظر تقرير معهد أسبين (2008).

2 "كيفا" كلمة مأخوذة من اللغة السواحيلية ومعناه "اتفاقية".

3 طبقاً لموقع (www.kiva.org). يبلغ متوسط الفرض الذي يقدمه المقرض في برنامج كيفا (بما في ذلك أموال إعادة الإقراض) 136.87 دولار.

4 تشير تقديرات ممثلي برنامج كيفا إلى أن نحو 36 في المائة من المقرضين في برنامج كيفا لم يسمعوها مطلقاً عن مصطلح التمويل الأصغر قبل استخدامهم موقع كيفا على الانترنت. انظر تقرير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (2008).

القطرية ذات الشروط التنظيمية والقانونية المتفاوتة. وأهداف الأعمال والغايات الاجتماعية المختلفة إلى حد كبير. ومن شأن كل هذا أن يؤثر بدرجة كبيرة على المنتجات والخدمات وطبيعة أنماط التمويل في هذه البرامج وتكاليفها وعلاقات الشراكة. ومع ذلك هناك حالياً سمة مشتركة بين جميع برامج الإقراض والاستثمار عبر الإنترنت المُرَكزة على التمويل الأصغر وهي أنها تستخدم شكلاً من أشكال الوساطة لتحديد المقترضين ذوي المشروعات الصغرى المحتاجين إلى رأس المال ومعالجة دفع وسداد القروض المقدمة إليهم. إلا أن هذه الوساطة تأتي في أشكال متعددة.

تستخدم بعض برامج الإقراض عبر الإنترنت مواقعها على شبكة الإنترنت بوصفها أسواقاً مالية افتراضية للمقترضين ذوي المشروعات الصغرى. وتركز هذه البرامج على خبرة المقترضين وتجاربيهم عبر الإنترنت حيث تعمل هذه البرامج على إقامة الصلة وتنمية الإحساس بالانتماء بين المقترضين عبر الإنترنت والأفراد المقترضين أصحاب المشروعات الصغرى. ويشبه هذا الإحساس مثيله في برامج التبرع "لتبني طفل". ولكن ذلك لا يمثل كيفية العمل التقليدي لهذه البرامج؛ فالتمويل من المقرض عبر الإنترنت يمر أولاً من خلال وساطات مؤسسات التمويل الأصغر قبل وصوله إلى المقترضين أصحاب المشروعات الصغرى المعروفين والمسجلين على مواقع برامج الإقراض عبر الإنترنت.<sup>5</sup> وبموجب هذا النموذج، الذي يُسمى أحياناً نموذج الوساطة من شخص - إلى - آخر (P2P)،<sup>6</sup> يمكن أن ينعدم الوضوح بشأن أين يكمن حقاً الخطر الائتماني لعدم السداد - هل يكمن لدى المشروع الأصغر المقترض أم لدى مؤسسة التمويل الأصغر القائمة بالوساطة؟ وبالنسبة للمقرض عبر مواقع الإنترنت، قد يتضح أن خطر عدم السداد يقتصر على المقترض صاحب المشروع الأصغر ولكن مخاطر عدم السداد تقع في الحقيقة غالباً على عاتق مؤسسة التمويل الأصغر القائمة بالوساطة لأنها قبلت/اقتضت موارد التمويل من المقرض عبر الإنترنت ثم قامت بعد ذلك بإعادة إقراضها إلى المقترضين ذوي المشروعات الصغرى.

برنامج كيفا قد قام بتعبئة مبلغ إجمالي يزيد على 49 مليون دولار من مقرضي كيفا. ويتم إقراض هذه الأموال بدون أية فائدة على الإطلاق لمدة تصل إلى 36 شهراً إلى مؤسسات التمويل الأصغر التي تعيد إقراض حصيلة القروض إلى أصحاب وصاحبات المشروعات الصغرى المسجلين في موقع (kiva.org).

### البرامج الجديدة للإقراض عبر الإنترنت

برنامج كيفا ليس هو البرنامج الوحيد على الإنترنت للإقراض المعنى بقطاع التمويل الأصغر. فعدد برامج الإقراض والاستثمار التي تركز من خلال الإنترنت على التمويل الأصغر أخذ في الزيادة.

إلا أن الاختيار بين برامج المواقع المختلفة للإقراض أو الاستثمار عبر الإنترنت يمكن أن تكون عملية شائكة لأنها تعمل من خلال العديد من نماذج الأعمال المختلفة. في أشكال قانونية متباينة لمجموعات من الولاية القضائية

#### إطار رقم 2: مواقع الإقراض على شبكة الإنترنت

تظهر برامج جديدة للإقراض أو الاستثمار من مختلف أنحاء العالم بوتيرة سريعة على شبكة الإنترنت. وتستخدم بعض هذه البرامج نموذج أعمال يماثل نموذج كيفا. حيث تقوم مؤسسات التمويل الأصغر بالوساطة بين المقترضين المستثمرين الفرديين وأصحاب المشروعات الصغرى. وتتيح برامج أخرى فرصاً للاستثمار عبر الإنترنت. حيث يقوم السماسرة المسجلون بالوساطة بين الفرد المستثمر ومؤسسات التمويل الأصغر المقترضة. وفيما يلي بعض برامج الإقراض أو الاستثمار عبر الإنترنت التي تركز على التمويل الأصغر:

- Babyloan (www.babyloan.org)
- dhanaX (www.dhanax.com)
- GlobeFunder India (www.globefunder.in)
- Kiva (www.kiva.org)
- MicroPlace (www.microplace.com)
- MyC4 (www.myc4.com)
- myELEN (www.myclen.com)
- Rang De (www.rangde.org)
- United Prosperity (www.unitedprosperity.org)
- 51Give (www.51give.com)

5 هناك شكل مختلف لتطبيق هذا النموذج. إذ يمكن أن تقوم مؤسسة التمويل الأصغر باستخدام برنامج الإقراض عبر الإنترنت في العثور على تمويل لمقترضين مدرجين حالياً في محفظة المؤسسة، وفي شكل آخر مختلف. تقوم مؤسسة التمويل الأصغر (أو منظمة شريكة مماثلة) ببناء محفظة للمقترضين الذين سيتم تدبير اللازم لقروضهم عن طريق برنامج للإقراض عبر الإنترنت.

6 انظر تقرير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (2008)، الذي يصف نماذج أعمال (Kiva)، (MyC4)، (dhanaX)، (RangDe)، (Kiva)، ومستثمرين بلا حدود (Investors Without Borders)، كمنادج للوساطة من شخص - إلى - آخر (P2P).<sup>\*</sup>

بضع ساعات لا أكثر. وليس أسابيع أو شهوراً<sup>9</sup> بأسعار فائدة مدعومة إلى حد كبير. (إن وُجدت). فضلاً عن أنه لدى هذه البرامج الآن نمط لإعادة التمويل (أي قدرتها على تقديم موارد مالية جديدة لتمويل مدفوعات أصل القروض التي حصلت عليها مؤسسة التمويل الأصغر في معاملة التمويل عبر الإنترنت السابقة).

ولكن هناك حاجة لأن تفكر مؤسسات التمويل الأصغر ملياً في هذا الأمر. فبرامج الإقراض عبر الإنترنت، شأنها شأن أي نوع آخر للتمويل، يمكنها أن تُعرض مؤسسات التمويل الأصغر لتكاليف ممكنة مستترة ولمخاطر متعلقة بالمُمول نفسه مثل مدى استقرار المُمول. وسمعته، وخبرته التشغيلية والإدارية، إلى جانب المخاطر التنظيمية. إلا أن ما يجعل هذه القضايا أكثر إلحاحاً في سياق ضرورة التفكير المتأن من قبل مؤسسة التمويل الأصغر بشأن التمويل من هذه البرامج على الإنترنت هو أن هذا العدد القليل المحدود من "المقرضين" أو "المستثمرين" المعنيين يمكن أن يجعل هذه القضايا شائكة ومعقدة. وزيادة على ذلك، فإن الكثرة من هذه البرامج على شبكة الإنترنت ما هي إلا برامج حديثة العهد ومُستجدة للغاية. ولا تملك سجلاً قوياً للأداء والخبرات السابقة.

ومن ثم، تحتاج مؤسسات التمويل الأصغر أن تتجاوز نطاق هذه الأسئلة الأساسية التي تعتبر مع ذلك مهمة بالنسبة لأية معاملة تمويل. فهناك اعتبارات إضافية (بعضها له أهميته ومغزاه في سياق الأزمة المالية العالمية الراهنة) تتضمن ما يلي:

1. ما هي البرامج المباشرة على الإنترنت التي يمكن التمويل عليها في تقديم التمويل بالمقدار المطلوب وفي الوقت المحدد، وما هي المساندة الإضافية التي تقدمها هذه البرامج لمساعدة مؤسسة التمويل الأصغر؟
2. ما هي تكلفة هذا التمويل عبر الإنترنت وعملته؟ وفي حال ما إذا كان هناك تطور كبير بشأن العملات الأجنبية - سواء من حيث خفض سعر العملة، أو فرض رقابة نقدية تجعل السداد بالدولار باهظ التكلفة أو مستحيلاً - من سيتحمل المخاطر؟

يقدم برنامج مايكروبليس (MicroPlace)، الذي تم إطلاقه في عام 2007، نموذجاً مختلفاً. فهو يستخدم وساطة من طيقتين - مؤسسات التمويل الأصغر وجهات أخرى مصدرة للضمانات. وفي علاقة شراكة مع تلك المؤسسات، فالمستثمرون عبر الإنترنت الذين يأتون إلى مايكروبليس لا يقومون باختيار الأفراد من أصحاب المشروعات الصغرى اللذين سيتم تقديم القروض لهم؛ ولكنهم بدلاً من ذلك يختارون الطرف الثالث من الجهات المصدرة للأوراق المالية، مثل مؤسسة أويكوكريدت (Oikocredit) أو مؤسسة كالفيرت (Calvert Foundation) للاستثمار فيها. ثم يقوم المستثمر عبر الإنترنت تقليدياً بتوجيه تمويله وتوظيفه لدى إحدى مؤسسات التمويل الأصغر القائمة بالوساطة والمسجلة على الموقع من قبل الجهات المصدرة لضمانات المعاملات. ومن المهم أن نذكر أن المخاطر الائتمانية لعدم السداد تقع على عاتق الجهة المصدرة للضمان وليس على مؤسسة التمويل الأصغر القائمة بالوساطة أو المقرضين التابعين لها من أصحاب المشروعات الصغرى.<sup>7</sup> ولدى برنامج مايكروبليس خطط لكي تُسجل على موقعها على الإنترنت مؤسسات التمويل الأصغر المؤهلة لبيع الأوراق المالية في الولايات المتحدة إلى الجمهور مباشرةً. وعند هذه النقطة، تقع المخاطر الائتمانية لعدم السداد على مؤسسة التمويل الأصغر المصدرة للأوراق المالية.<sup>8</sup>

بصفة عامة، عند البت في الاقتراض أو عدمه وفي جهة الإقراض، تقوم مؤسسة التمويل الأصغر على الأرجح ببحث الأسئلة الأساسية التالية:

- ما هو مقدار التمويل الذي تحتاجه؟
- متى تحتاج لهذا التمويل؟
- كيف ستستخدم هذا التمويل؟
- متى يتعين عليها سداد هذا التمويل؟
- ما هي تكلفة هذا التمويل؟

يمكن أن تؤدي الإجابات على هذه الأسئلة الأساسية إلى جعل بعض برامج الإقراض على الإنترنت خياراً جيداً لمؤسسة التمويل الأصغر الباحثة عن رأس المال المخصص للإقراض. وفي وسع بعض برامج الإقراض عبر الإنترنت أن تقوم اليوم بتوجيه مقادير كبيرة من التمويل إلى مؤسسات التمويل الأصغر بصورة سريعة للغاية (في

7 للاطلاع على مقارنة بين نمودي أعمال برنامجي كيفا ومايكروبليس، انظر تقرير بوابة التمويل الأصغر 2008.

8 يمكن لبرنامج مايكروبليس أن يسجل على موقعه الإلكتروني أن منظمة تمثل لشروط التسجيل والإدراج المفروضة بموجب القانون الأمريكي للأوراق المالية، والتي تفي بمتطلبات عملية تحقيق العناية الواجبة والمعايير المتعلقة بالسمة الموضوعية من قبل برنامج مايكروبليس.

9 استطاع برنامج كيفا التوفيق بين التمويل والاحتياجات في مدة قليلة بلغت 25 ساعة.

الميزة باستخدام طرق مبتكرة للحفاظ على مشاركة المقرضين في كيفا وتواصلهم - مع كيفا والمقرضين ذوي المشروعات الصغرى. ومع بعضهم البعض.

إلا أنه ليس من الواضح حتى الآن ما إذا كانت هناك سوق واحدة أو عدة أسواق لمواقع هذه البرامج المعنية بالإقراض والاستثمار على الإنترنت. فهل من المحتمل أن المقرضين في هذه البرامج الذين لا يتوقعون أي عائد على ما يقدمونه من تمويل سوف يتصرفون بطريقة مختلفة عن المتطلعين إلى تحقيق عائد؟ وبالنسبة لهؤلاء الذين يتوقعون بعض العائد المالي. هل يسفر المقدار المتوقع للمردود المالي أو الاجتماعي عن سلوك مختلف من قبل المقرضين والمستثمرين عبر مواقع الإنترنت هذه؟

لماذا يعتبر فهم دوافع هؤلاء المقرضين مهماً بالنسبة لمؤسسة التمويل الأصغر الساعية لتأمين تمويل من خلال برنامج الإقراض عبر الإنترنت؟ ترجع أهمية ذلك إلى أن تلك الدوافع ربما تؤثر على مدى إمكانية التعويل على برامج الإقراض أو الاستثمار عبر الإنترنت واستقرارها. فعلى سبيل المثال. يمكن أن يكون المستثمرون والمقرضون الباحثون بالدرجة الأولى عن العائد المالي أكثر تقلباً وتحولاً من مؤسسة التمويل الأصغر إلى أنواع أخرى من الاستثمارات. أو تنقلاً بين برامج الإنترنت هذه. حيث يتبارون في تحقيق العوائد المالية. بالمقارنة بالمستثمرين أو المقرضين الذين تركز حركتهم بدرجة أكبر على دوافعهم الاجتماعية. ويمكن أن يؤثر ذلك سلباً على استقرار برنامج الإقراض على شبكة الإنترنت الذي لا يستطيع تقديم عوائد مالية منافسة. ومن الناحية الأخرى. قد يتضح أن المستثمرين والمقرضين الساعين لتحقيق عائد اجتماعي كبير هم الأكثر جدارة بالتعويل عليهم كمصدر للتمويل بشرط أن تتوافر لديهم الثقة في سمعة وشفافية برنامج الإقراض عبر الإنترنت الذي يعدهم بتحقيق العائد والمردود الاجتماعي.

المستويات المتفاوتة للنهم والإقبال على العوائد المالية والاجتماعية ليست وحدها الدوافع الفارقة التي يمكن أن تؤثر على استقرار التمويل أو أنواع المنتجات التي يعرضها برنامج للإقراض أو الاستثمار عبر الإنترنت. فاحتياجات المقرضين أو المستثمرين عبر الإنترنت إلى الأصول السائلة يمكن أن تؤثر أيضاً على استقرار ذلك البرنامج. من حيث كل من قدرته على الجذب والاستقطاب. وقدرته

3. كيف سيساعد برنامج الإقراض أو الاستثمار عبر الإنترنت شركاءه من مؤسسات التمويل الأصغر في إدارة أية تحولات مفاجئة. أو ربما غير قابلة للتنبؤ بها. في أنماطه الخاصة بالتمويل عبر الإنترنت؟

4. كيف ينظر المقرضون الآخرون لمؤسسات التمويل الأصغر. ذوي الطابع الأكثر تقليدية. إلى اقتراض هذه المؤسسات من مواقع برامج الإقراض على شبكة الإنترنت لتلبية احتياجات رأس المال اللازم للإقراض. وخاصة إذا كانت مؤسسات التمويل الأصغر تواجه أوقاتاً عصيبة؟

5. ما هي متطلبات إعداد ورفع التقارير التي سيفرضها برنامج التمويل عبر الإنترنت على مؤسسة التمويل الأصغر؟ وما هي التكلفة التشغيلية وآثار التكاليف بالنسبة لمؤسسات التمويل الأصغر؟ وأيضا ما هو نظام إدارة المعلومات الملائم لتلبية احتياجات برنامج الإنترنت بشأن إعداد ورفع التقارير الخاصة بمحفظات الائتمان الأصغر؟

6. ما هي الشواغل المثيرة لقلق مؤسسات التمويل الأصغر فيما يتعلق باحترام خصوصية العملاء وحياتهم نتيجة نشر قصص وحكايات أصحاب المشروعات الصغرى على مواقع الإنترنت تلك؟

7. ما هي العناية الاحترازية الواجبة التي تحتاج مؤسسة التمويل الأصغر إلى إجرائها بشأن برنامج الإقراض عبر مواقع الإنترنت لإزالة مخاوف السلطات التنظيمية والرقابية. وشواغلها تجاه حدوث معاملات لغسل الأموال. وتمويل الإرهاب؟

1. ما هي البرامج المباشرة على الإنترنت التي يمكن التعويل عليها في تقديم التمويل بالمقدار المطلوب وفي الوقت المحدد. وما هي المساندة الإضافية التي تقدمها هذه البرامج لمساعدة مؤسسة التمويل الأصغر؟

الجدير بالذكر أن برامج الإقراض والاستثمار في هذه المواقع على الإنترنت أخذت في الزيادة والانتشار في جميع أنحاء العالم. وكما هو الحال بالنسبة للعديد من الأعمال على الإنترنت. توجد ميزة قوية لمن يتخذ الخطوة الأولى لأن هذه البرامج تتنافس على الحصول على الأموال وحصص من السوق. ومن بين برامج الإنترنت المركزة على التمويل الأصغر. يتمتع برنامج كيفا بهذه الميزة. وبالإضافة إلى ذلك. خصص هذا البرنامج موارد كبيرة لحماية هذه

ليس من السهل دائماً إجراء تقدير كمي للتكلفة التي تتحملها مؤسسة التمويل الأصغر في الحصول على التمويل عبر الإنترنت. فحتى برنامج كيف سيخبرك أن القروض بدون فائدة التي يقدمها لا تُترجم إلى تكلفة صفرية للأموال المقترضة من قبل مؤسسة التمويل الأصغر. ولذا من الأهمية بمكان أن تهتم مؤسسة التمويل الأصغر الساعية إلى الحصول على قروض من برنامج للإقراض أو الاستثمار عبر الإنترنت بالنظر في تكلفة إعداد ورفع التقارير. والمتطلبات الأخرى الواجب تلبيتها لتأمين الحصول على هذا التمويل. وتتسم بعض برامج الإنترنت بكونها أكثر شفافية من برامج أخرى فيما يتعلق بتحديد كافة التوقعات الخاصة بمشاركة شركائها من مؤسسات التمويل الأصغر في البرنامج (مثل النطاق المطلوب لأوضاع المقرض، والتصريح الخاص بالموافقة على المشاركة أو عدم المشاركة في أكثر من برنامج للتمويل عبر الإنترنت. إلى ما غير ذلك). ومع ذلك هناك برامج أخرى منخرطة بشكل نشط في تدابير للمساعدة على خفض الأعباء والتكاليف التي تتكبدها مؤسسات التمويل الأصغر الشريكة في استيفاء شروط ومتطلبات الإقراض من جانب تلك البرامج.<sup>11</sup>

هنالك عامل آخر يمكن أن يؤدي بدرجة كبيرة (وربما غير متوقعة) إلى زيادة تكلفة الاقتراض عبر هذه البرامج على الإنترنت وهو العملة التي يتم بها تقويم التمويل. فالتعدد من برامج الإقراض والاستثمار عبر الإنترنت، وليس كلها. المركزة على التمويل الأصغر، تقرض بالعملة المستخدمة في المجتمع المحلي لبرنامج الإقراض والاستثمار عبر الإنترنت. ليس بالضرورة عملة مؤسسة التمويل الأصغر المقترضة.

أدت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية إلى حدوث بعض التقلبات الكبيرة في أسعار العديد من العملات. ومن شأن عدم التوافق في أسعار العملات أن يثير التساؤل حول الطرف الأفضل استعداداً لإدارة مخاطر النقد الأجنبي الناتجة. بالنسبة للتمويل التقليدي عبر الحدود، قد يرى المرء أن البنك القائم بتقديم القرض عبر الحدود لديه خبرة في إدارة هذا النوع من المخاطر أكبر من خبرة الأطراف

على الاحتفاظ بالتمويل. فالمستثمرون والمقرضون عبر مواقع الإنترنت الذين لا يشعرون بالارتياح تجاه الاحتفاظ بأصول سائلة (مثل الأصول ذات الاستحقاق لأجل يزيد عن عام) قد يحبذون على الأرجح استخدام برامج الإقراض على الإنترنت التي تقدم قروضاً واستثمارات لأجل قصيرة. إلا أن ما يزيد هذا الأمر تعقيداً هو التحديات المتمثلة في أن احتياجات وأفضليات هؤلاء المقرضين والمستثمرين قد تتغير بمرور الوقت.

ولذا يتعين على مؤسسة التمويل الأصغر الموشكة على الاقتراض للمرة الأولى من برنامج إقراض أو استثمار عبر الإنترنت أن تقوم من جانبها بإجراءات العناية الاحترازية الواجبة بشأن مدى استقرار ذلك البرنامج. ومن بين الأسئلة التي يمكن طرحها بخصوص ذلك البرنامج (ومؤسسات التمويل الأصغر التي تعاملت معه) ما يلي:

- هل حافظ ذلك البرنامج بصفة منتظمة على قدرته على تقديم التمويل في الوقت المناسب وبالمقادير المتوقعة؟
- ما مدى "ولاء" المقرضين والمستثمرين لهذا البرنامج (ويمكن تحويل هذا السؤال بالاستفسار عن النسبة المئوية للمقرضين/المستثمرين الذين قاموا بإعادة استثمار الأموال التي سبق أن جعلوها متاحة من خلال هذا البرنامج)؟
- هل لدى هذا البرنامج كافة الموافقات التنظيمية والحكومية المقدمة من جهة الاختصاص المضيئة بشأن جمع الأموال عبر شبكة الإنترنت؟<sup>10</sup>
- ما هي الخدمات الأخرى القيمة التي يقدمها هذا البرنامج لشركائه من مؤسسات التمويل الأصغر (المساعدة الفنية، خدمات الدعاية والإعلان الإيجابية، إلى ما غير ذلك)؟

2. ما هي تكلفة هذا التمويل الإلكتروني وعملياته؟ وفي حال ما إذا كان هناك تطور كبير بشأن العملات الأجنبية - سواء من حيث خفض سعر العملة أو فرض رقابة نقدية تجعل السداد بالدولار باهظ التكلفة أو مستحيلاً - من سيتحمل المخاطر؟

10 في أواخر نوفمبر/تشرين الثاني 2008، فرضت اللجنة الأمريكية للأوراق المالية أمراً بالإيقاف والامتناع بشأن (Prosper.com) وهو برنامج للإقراض عبر الإنترنت مقره في الولايات المتحدة ويزعم في موقعه على الإنترنت أنه أكبر برنامج في أمريكا لإقراض الناس بعضهم البعض. وصدر أمر الإيقاف عند اكتشاف مخالفة هذا البرنامج لأحكام قانون الأوراق المالية الأمريكي لعام 1933 الذي تحظر عرض أو بيع الأوراق المالية بدون شهادة التسجيل الفعلية أو إعفاء ساري المفعول من شرط التسجيل. انظر أمر لجنة الأوراق المالية الأمريكية (2008).

11 اتخذ برنامج كيف عدداً من الخطوات لتخفيض هذه التكاليف التي تتكبدها مؤسسات التمويل الأصغر، فعلى سبيل المثال، يسعى برنامج كيف، حينما أمكن، إلى استخدام البيانات التي تم جمعها فعلياً من قبل مؤسسة التمويل الأصغر، ويسمح لمؤسسات التمويل الأصغر بنشر معلومات عن أوضاع المقرضين باللغة المحلية لمؤسسة التمويل الأصغر ثم يستعين بمتطوعين لترجمة هذه المعلومات. وقام برنامج كيف أيضاً، بالنسبة لبعض مؤسسات التمويل الأصغر، بإرسال مجموعات من المتطوعين إلى مؤسسة التمويل الأصغر لمساعدتها في استيفاء شروط كيفية الخاصة بإعداد ورفع التقارير.

يتسم مقدار التمويل المتاح عبر هذه البرامج على الإنترنت لقطاع التمويل الأصغر ككل بالنمو بوتيرة سريعة. فمُنظمات مثل كيفا تقوم بتدبير موارد تصل إلى مليون دولار أمريكي كل 10-12 يوماً لإعادة إقراضها إلى أصحاب مشاريع الأعمال الصغرى. إلا أن هذا لا يعني أن مبالغ التمويل المتاحة عبر هذه البرامج على الإنترنت لمؤسسة التمويل الأصغر الفردية هي مبالغ غير محدودة أيضاً. فالواقع أن بعض برامج الإقراض عبر الإنترنت تضع سياسات بشأن حدود الإقراض لتفادي الإقراض المفرط لأية مؤسسة للتمويل الأصغر.<sup>13</sup>

إلا أنه ليس من المعروف ما إذا كانت برامج الإقراض على الإنترنت نفسها جديرة بالاعتماد عليها كمصادر متكررة لتوفير التمويل. تشير الشواهد المتاحة حتى اليوم إلى إمكانية الاعتماد على هذه البرامج.<sup>14</sup> ولكن بما أن التمويل والنمو الاقتصادي آخذان في التراجع في العالم بصفة عامة، فإن المقرضين عبر الإنترنت يمكن أن تقلل مواردهم المالية المخصصة للتمويل الأصغر. ويمكن أن يتطلب ذلك بدوره حدوث تحولات في أنماط التمويل في هذه البرامج. وعلى أسوأ التقديرات، يمكن أن يحدث ذلك في وقتٍ تجد فيه الجهات القائمة بتقديم التمويل الأصغر أن المصادر التقليدية الأخرى للتمويل أخذة في النضوب أيضاً.

من ناحية أخرى، من الممكن أيضاً وبعبداً عن المبالغة في تخفيض تمويل التمويل الأصغر. أن تتمكن برامج الإقراض والاستثمار عبر الإنترنت - بسبب تنوع المقرضين والمستثمرين المنجذبين إلى هذه البرامج وعددهم - من توفير الاستقرار ضد التقلبات الدورية. وقد تُخدم هذه البرامج كنوع من أنواع "الملاذ الأخير للإقراض" بالنسبة لقطاع التمويل الأصغر. وإتاحة الائتمان في الأوقات التي تكون فيها مصادر التمويل المحلية أو الدولية غير سهلة المنال. أو أقل جاذبية. وهناك برنامجان على الأقل، هما كيفا ومايكروبوليس، يقومان الآن بأداء هذه الوظيفة ضد التقلبات الدورية في إتاحة التمويل لمؤسسات التمويل الأصغر. مما يُثبت أن المقرضين والمستثمرين في هذين البرنامجين مستعدون للإقراض والاستثمار في قطاع التمويل الأصغر حتى في حالة مواجهته انكماشاً اقتصادياً شديداً. وعلى وجه التحديد، تمكن برنامجا كيفا ومايكروبوليس في الربع الأخير من عام 2008 من تعبئة موارد تمويل من المقرضين

الأخرى. ومن ثم يجب أن يتحمل البنك جزءاً على الأقل من هذا العبء. ولكن هل هذا أمر صحيح عندما يكون المقرض في هذه البرامج على الإنترنت مدرساً متقاعداً في ولاية أيوا الأمريكية؟ ماذا يعرف هذا المدرس أو المُدرسة عن الحركة المحتملة لعملة السوم الفيرغيزي مقابل الدولار أو ضوابط الرقابة النقدية التي يتم فرضها من أن لآخر من قبل بعض بلدان أمريكا اللاتينية على سداد الديون بالنقد الأجنبي من قبل المقرضين المحليين؟

اقترح البعض وجوب استعداد المقرضين في هذه البرامج على الإنترنت لتحمل مخاطر النقد الأجنبي. ويرى بن إلبيرغر المسؤول في برنامج كيفا أن المقرضين في كيفا "... مهتمون بمعرفة ماذا حدث لصاحب المشروع الأصغر أكثر من اهتمامهم باسترداد أموالهم". (تقرير معهد أسبين 2008). ولكن ربما يتساءل المرء عما إذا كان هؤلاء المقرضون عبر الإنترنت سيواصلون تقديم القروض أو الاستثمارات في مجال التمويل الأصغر إذا واجهوا سلسلة من الخسائر الناجمة عن مخاطر النقد الأجنبي.

للإجابة على السؤال المطروح بشأن ما هو الطرف الأفضل استعداداً لإدارة مخاطر النقد الأجنبي - هل هو صاحب المشروع الأصغر، أو مؤسسة التمويل الأصغر أو الفرد المقرض أو المستثمر عبر الإنترنت أم برنامج الإقراض عبر الإنترنت - ربما يبدو أن الخيار الواضح هو برنامج الإقراض عبر الإنترنت. ولكن من الواضح أن التوصل إلى هذه النتيجة جاء من قبل عدد قليل للغاية من برامج الإقراض عبر الإنترنت. ولحين توصل هذه البرامج إلى النتيجة نفسها، يجب على مؤسسة التمويل الأصغر المقترضة أن تتخذ إجراءات ملموسة، مثل تجنب احتياطات أو اقتناء أداة للتغطية ضد مخاطر النقد الأجنبي، من أجل تخفيف هذه المخاطر.<sup>12</sup> وسوف تؤدي تلك الإجراءات على الأرجح إلى زيادة تكاليف هذا التمويل بالنسبة لمؤسسة التمويل الأصغر.

**3. كيف سيساعد برنامج الإقراض أو الاستثمار عبر الإنترنت شركاءه من مؤسسات التمويل الأصغر في إدارة أية تحولات مفاجئة، أو ربما غير قابلة للتنبؤ بها، في أنماطه الخاصة بالتمويل عبر الإنترنت؟**

12 الخبر السار هو أن هناك الآن عدة منظمات تركز على تقديم منتجات وأدوات التغطية إلى مؤسسات التمويل الأصغر والمستثمرين في قطاع التمويل الأصغر لتقليل مخاطر النقد الأجنبي إلى أدنى حد ممكن أو تخفيضها عندما تقرض مؤسسة التمويل الأصغر بعملة مختلفة عن عملة تقويم محفظة ائتمائها الأصغر. ومؤسسة إم إف إكس سوليوشنز (MFX Solutions) هي إحدى المنظمات التي دخلت هذا المجال حديثاً (www.mfxsolutions.com).

13 يُحدد برنامج كيفا حالياً حجم الإقراض لأية مؤسسة من مؤسسات التمويل الأصغر بما يعادل الرصيد القائم لأصل القرض بما لا يزيد عن 30 في المائة من إجمالي محفظة قروض مؤسسة التمويل الأصغر.

14 على سبيل المثال يقوم المقرضون في برنامج كيفا المُسددة أموالهم بالكامل بإعادة إقراض ما يتراوح بين 60-65 في المائة من حصيلة سداد قروضهم.

الإقراض/ الاستثمار؟ لقد ساعدت شبكات التواصل على الإنترنت في "اجتذاب" المقرضين والمستثمرين إلى برامج الإقراض والاستثمار على الإنترنت اليوم. ومن الأهمية بمكان أن تمارس هذه البرامج العناية الكافية حتى لا تؤدي نفس ظاهرة التواصل على الإنترنت في يوم من الأيام إلى التهافت السريع على الخروج والابتعاد عن هذه البرامج أيضاً.

4. كيف ينظر المقرضون الآخرون لمؤسسات التمويل الأصغر (ذوي الطابع الأكثر تقليدية) إلى اقتراض هذه المؤسسات من مواقع برامج الإقراض على شبكة الإنترنت لتلبية احتياجات رأس المال اللازم للإقراض وخاصة إذا كانت مؤسسات التمويل الأصغر تواجه أوقاتاً عصيبة؟

نظراً بصورة جزئية، لحدثة العديد من برامج الإقراض على الإنترنت عبر التواصل وسياسات تقييد الإقراض المعتمدة من بعض هذه البرامج، فإن عدداً قليلاً للغاية (إن وُجد أصلاً) من مؤسسات التمويل الأصغر يبحث الآن، أو يُحتمل أن يبحث، عن تلبية مقدار كبير من احتياجات التمويل من خلال الاقتراض من هذه البرامج. ومن المرجح أن مؤسسات التمويل المقترضة من هذه البرامج تبحث أيضاً عن المصادر التقليدية الأخرى للتمويل.<sup>15</sup> ووفقاً لذلك، فإنه يجب على مؤسسة التمويل الأصغر التي تنظر في الاقتراض من أحد برامج الإقراض على الإنترنت أن تسأل عن: كيف ينظر مقرضو مؤسسات التمويل الأصغر الآخرون، الحاليون والمحتملون، إلى هذه البرامج العاملة على الإنترنت كمصدر للتمويل؟ وبنفس القدر من الأهمية أيضاً، هل هؤلاء المقرضون الآخرون على استعداد لتقديم قروض إلى جانب القروض التي تقدمها برامج الإقراض على الإنترنت؟<sup>17</sup>

من الواضح قلة عدد المقرضين التقليديين لمؤسسات التمويل الأصغر الذين يقومون حالياً بوضع استراتيجية متماسكة أو سياسة بشأن هذه النقطة. ولكن من المرجح أن يتغير ذلك عندما يزداد توجيه الديون المتاحة لقطاع التمويل الأصغر من خلال برامج الإقراض عبر الإنترنت، فقد تنشأ الشواغل المثيرة لقلق المقرضين

والمستثمرين عبر الإنترنت بمبالغ أكبر من مثيلتها في الماضي. وحدث ذلك حتى في الوقت الذي تباطأت فيه تدفقات المصادر التقليدية لتمويل مؤسسات التمويل الأصغر.<sup>15</sup>

لا تتوافر حتى الآن إجابات واضحة على الأسئلة المتعلقة بكيفية سلوك المقرضين والمستثمرين عبر برامج الإنترنت إزاء الأزمة المالية الراهنة. إلا أن ذلك يثير سؤالاً آخر قد تود مؤسسات التمويل الأصغر أن تطرحه في سياق إجراء عملية العناية الاحترازية الواجبة بشأن أي برنامج للإقراض أو الاستثمار عبر الإنترنت: ماذا يفعل البرنامج للحفاظ على مجتمعه من المقرضين والمستثمرين المشاركين عبر الإنترنت والمهتمين بالتمويل الأصغر بصفة عامة، والمهتمين بذلك البرنامج بصفة خاصة؟

إذا قام مجتمع الاستثمار على الإنترنت، كأفراد أو كمجموعة، بتغيير آرائه وتصوراته بشأن فاعلية التمويل الأصغر، أو ربما إذا بدأ على الأرجح في التساؤل عن سمعة برنامج الإقراض عبر الإنترنت، فعندها يمكن أن يحدث هبوط حاد في الاستثمار عبر الإنترنت بالنسبة لجميع برامج الإقراض على الإنترنت التي تركز على التمويل الأصغر. وبالنسبة لمؤسسة التمويل الأصغر (وخاصة المؤسسة الأصغر حجماً أو الأقل ذيوياً وشهرة) التي تتمتع بتمويل متكرر مقرضها في برامج الإنترنت، يمكن أن يكون التحول أو التباطؤ المفاجئ في هذا التمويل بمثابة هزة تنبيه فجة - وفضة بما يكفي لإحداث مشكلة في السيولة. ويجب أن نتذكر عند هذه النقطة القول القديم المأثور والمعروف جيداً في الأوساط البنكية، وهو أن إخفاقات البنوك غالباً ما ترجع إلى السيولة وليس إلى مشكلات الإعسار. ومن المحتمل أن هذا الأمر صحيح ويصدق على مؤسسات التمويل الأصغر أيضاً.

وعليه فإن هناك سؤالاً يستحق الاستقصاء هو: ما هي سمعة البرنامج العامل على الإنترنت فيما يتعلق بالمساءلة والشفافية التي يتعامل بها مع مجتمعه من المقرضين والمستثمرين عبر الإنترنت. وهل مجتمع الإنترنت هذا راضٍ بصفة عامة عن خبراته وتجاربه في مجال

15 طبقاً لبيان صحفي صادر عن برنامج كيفا في 11 نوفمبر/ تشرين الثاني 2008، قام المقرضون في برنامج كيفا في أكتوبر/ تشرين الأول 2008 بتقديم قروض بلغت قيمتها مستوى قياسياً قدره 3.6 مليون دولار أمريكي. وهو أعلى حجم للإقراض الذي استقطبه برنامج كيفا في أي شهر من الشهور. وطبقاً للمراسلات مع ممثلي برنامج مايكروبلينس، تمكن برنامج مايكروبلينس في الربع الأخير من عام 2008 من مضاعفة كل من عدد المستثمرين ومقدار الاستثمارات التي تم جذبها قياساً على المبالغ التي جرى تجميعها في الربع الثالث من العام نفسه.

16 يعتمد برنامج كيفا "تخريج" شركائه في مجال التمويل الأصغر حتى تصبح قروض كيفا مصدراً أقل أهمية بالنسبة لتمويل مؤسسات التمويل الأصغر. يجب أن تطلب مؤسسة التمويل الأصغر أيضاً المشورة من جانب مستشارها القانوني للتأكد من أن الاقتراض المعتمد من برامج الانترنت يستند إلى شروط ومبالغ لا تخالف ولا تنتهك أية اتفاقيات من اتفاقيات القروض القائمة لمؤسسة التمويل الأصغر.

التمويل من أي من هذه البرامج أن تتحقق من أن البرنامج المعني (أ) يتمتع بسمعة طيبة بشأن التعاون والتضافر مع الأنواع الأخرى من المستثمرين. (ب) يشارك بصفة منتظمة في المناقشات الشاملة بشأن هذه الصناعة مع المستثمرين الآخرين في مجال التمويل الأصغر.

5. ما هي متطلبات إعداد التقارير التي سيفرضها برنامج التمويل عبر الإنترنت على مؤسسة التمويل الأصغر؟ وما هي التكلفة التشغيلية وأثار التكاليف بالنسبة لمؤسسات التمويل الأصغر؟ وأيضاً ما هو نظام إدارة المعلومات الملائم لتلبية احتياجات برنامج الإنترنت بشأن إعداد ورفع التقارير الخاصة بمحفظه الائتمان الأصغر؟

تقوم بعض. وليس جميع. برامج الإقراض على الإنترنت بتنمين ومنح جائزة للاتصالات والمعارف الشخصية التي يمكن إقامتها بين "المقترضين" و"المقرضين" من خلال نشر معلومات عن أوضاع أصحاب المشروعات الصغرى على مواقع هذه البرامج على الإنترنت. ولكن القصص والحكايات الخاصة بأصحاب المشروعات الصغرى لا تُنشر من تلقاء نفسها. فهناك موظفون من مؤسسة التمويل الأصغر أو استشاريون خارجيون تستعين بهم المؤسسة لنشر وتحديث القصص والمعلومات عن أوضاع أصحاب المشروعات الصغرى بصفة منتظمة.

في استقصاء غير رسمي أجرى مؤخراً. شمل أربع مؤسسات تمويل أصغر قائمة بالافتراض من برنامج كيف. وصدفت مؤسسات التمويل الأصغر كيفية بناء هيكل موظفيها لاستيفاء شروط برنامج كيف بشأن إعداد ورفع التقارير. إذ قامت واحدة من المؤسسات المشمولة في الاستقصاء بالاستعانة بثلاثة متطوعين وخدمات أحد موظفيها. وتم اقتصار عمل هؤلاء الأفراد الأربعة على إدارة التقارير المطلوبة لنشر معلومات عن أوضاع أصحاب المشروعات الصغرى على موقع (kiva.org). وقامت مؤسسة أخرى بتكليف أحد موظفيها بجمع قصص أصحاب المشروعات الصغرى من الميدان وأخبارهم. مع قيام موظف معين بدوام جزئي بإعداد المعلومات التي يمكن استخدامها في النشر على الموقع الإلكتروني لبرنامج كيف. وقامت المؤسسة الثالثة بتعيين موظف مؤقت بأجر متحرك يتحدد على

بشأن مخاطر العملة. والأجال القصيرة. وإعادة التمويل بالنسبة للكثير من المنتجات والأدوات الراهنة للإقراض عبر برامج الإنترنت. وزيادة على ذلك. من المحتمل أن المقرضين التقليديين الذين لهم قروض كبيرة في ذمة واحدة أو أكثر من مؤسسات التمويل الأصغر سوف يبدؤون في تقييم سلامة برامج الإقراض عبر الإنترنت وخبرتها في إدارة الديون. وربما يحتاج المقرضون التقليديون إلى بحث مقدار الموارد التي يرغبون في إقراضها جنباً إلى جنب مع مقرض من المقرضين في برامج الإنترنت. أما الشاغل الذي يثور حول احتمال المشاركة والتفاسم بينهم جميعاً فيتمثل في مدى قيام برامج الإقراض على الإنترنت بالتعاون الجيد. والتفاوض الفعال مع المقرضين الآخرين عندما تواجه مؤسسة التمويل الأصغر صعوبات في السداد. أو صعوبات مالية أخرى.

من المعتاد أن ينضم المقرضون معاً. وخاصةً المقرضين الدوليين. في مفاوضات مشتركة لإيجاد الحلول والاستجابة لضعف مؤسسات التمويل الأصغر. فكيف لذلك المسعى أن يتحقق وهناك ربما المئات من الأفراد الذين أقرضوا مؤسسة تمويل أصغر واحدة من خلال برنامج للإقراض عبر الإنترنت؟ من المفترض أن تكون لدى برنامج الإقراض عبر الإنترنت صلاحية التفاوض بالنيابة عن جميع الأفراد المقرضين والمستثمرين من خلاله عند الحاجة إلى إعادة هيكلة أو إعادة تمويل دين للبرنامج في ذمة إحدى مؤسسات التمويل الأصغر. ومع ذلك. كيف يمكن أن يقوم برنامج الإقراض على الإنترنت بتعبئة رأس مال إضافي من مقرضيه لتعزيز الهيكل الرأسمالي لمؤسسة تمويل أصغر ضعيفة؟ إذا كان البرنامج نفسه مفتقراً إلى القدرة على تعبئة التمويل الإضافي. فهل لديه علاقات واتصالات كافية مع أنواع أخرى من المقرضين والمستثمرين الذين يمكنهم مساعدة مؤسسة التمويل الأصغر في تأمين التمويل المطلوب؟

من الواضح حتى الآن أن معظم المقرضين التقليديين يشعرون على الأرجح بالارتياح إلى الإقراض جنباً إلى جنب مع برامج الإقراض على الإنترنت. إلا أن مستوى هذا الارتياح قد لا يمتد بدرجات متساوية ليشمل جميع برامج الإقراض أو الاستثمار عبر الإنترنت. وتبعاً لذلك. فإنه يجب على أية مؤسسة تمويل أصغر ساعية إلى اقتراض مبلغ كبير من

في نظام التزويد بالمعلومات الذي يمكنه مواجهة هذا التحدي. ربما يكون من باب تغليب الحكمة والتعقل أن يتم التفكير مرتين عند اللجوء إلى برنامج للإقراض أو الاستثمار على الإنترنت للحصول على التمويل.

**6. ما هي الشواغل المثيرة لقلق مؤسسات التمويل الأصغر فيما يتعلق باحترام خصوصية العملاء وحمايتهم نتيجة نشر قصص وحكايات أصحاب المشروعات الصغرى على مواقع الإنترنت تلك؟**

في أي وقت من الأوقات التي يتم فيها نشر صورة أو قصة لصاحب مشروع أصغر على الإنترنت. سواء لاستقطاب التبرعات أو التمويل. يجب أن تمثل قضايا احترام خصوصية العملاء وحمايتهم الشغل الشاغل بالنسبة لمؤسسة التمويل الأصغر القائمة بخدمتهم. ويمكن أن تزداد حدة هذه الشواغل بصفة خاصة إذا كان برنامج الإقراض على الإنترنت يتبادل بيانات مع الجمهور عن السجل التاريخي للأداء الائتماني لصاحب المشروع الأصغر. ومدى انتظامه في سداد الالتزامات. وإذ لم تحظ هذه القضايا بقدر كاف من الاهتمام في الأيام الأولى لتقديم قروض عبر الإنترنت إلى قطاع التمويل الأصغر. ولكن برامج الإقراض على الإنترنت تُنسّق بصورة متزايدة مع مؤسسات التمويل الأصغر لإيجاد حلول لتحقيق التوازن بين احتياجات جمهور المقرضين إلى المعلومات واحتياجات احترام خصوصية المقرضين من أصحاب المشروعات الصغرى. ونظراً لإطلاق برامج جديدة للإقراض عبر الإنترنت. فإن مؤسسات التمويل الأصغر في وضع يجعلها تدرك جيداً أهمية إحاطة هذه البرامج بالمجموعة المتنامية من "أفضل الممارسات" أو حتى "ممارسات الحد الأدنى" في هذا المجال وتفادي الاقتراض من أي برنامج للإقراض على الإنترنت يقوم بتشجيع تبادل المعلومات مع الجمهور بما يلحق الضرر بخصوصية وحماية أصحاب المشروعات الصغرى المقرضين. وبناء عليه. وعلى سبيل المثال. فإن إقدام المزيد من المستثمرين في مجال التمويل الأصغر على اعتماد مبادئ تمويل مسؤولة تهدف. من بين أمور أخرى. إلى حماية خصوصية بيانات العميل. وهو ما يجب أن تفعله أيضاً برامج الإقراض عبر الإنترنت - حتى وإن كانت معالجة الشواغل المتعلقة بهذه الخصوصية يمكن أن تتداخل بصورة متعارضة محتملة

ضوء عدد القصص التي يتم جمعها وإنتاجها للنشر على موقع برنامج كيفاً يومياً. ويقوم هذا الموظف المؤقت بكتابة وتحميل نحو 10 قصص على الموقع يومياً. وقامت مؤسسة رابعة بتكليف موظف متفرغ لجمع وتحميل قصص أصحاب المشروعات الصغرى وتحميلها على موقع كيفاً.

ليس المقصود هو المبالغة في تقدير أعباء إعداد التقارير وجمع ونشر المعلومات عن أوضاع أصحاب المشروعات الصغرى. فهذا عملٌ اعتيادي يؤديه الكثير من مؤسسات التمويل الأصغر لاستمالة وتجميع دولارات العمل الخيري. وعلى أية حال. من الطبيعي أن تخصص مؤسسات التمويل الأصغر هذا المقدار من الوقت والموارد لجمع قصص وحكايات من أرض الواقع عن عملاء محددين لتأمين رضا المقرض. وليس المتبرع. وبالإضافة إلى ذلك. فإن عدد قصص أصحاب المشروعات الصغرى المطلوبة لتوضيح مسألة التمويل من جانب بعض برامج الإقراض على الإنترنت يعتبر أكبر بصورة هائلة من مثيله الذي شهده قطاع التمويل الأصغر في أي وقت من الأوقات.<sup>18</sup>

مثلما هو واقع الحال بالنسبة لأي تمويل. تحتاج مؤسسة التمويل الأصغر إلى تقييم مدى سهولة استيفاء شروط إعداد التقارير اليومية المفروضة من قبل المقرضين أو المستثمرين عبر الإنترنت. ويتطلب ذلك على الأرجح نظاماً كافياً للتزويد بالمعلومات (MIS). وقادراً في التوقيت المناسب على الإمداد بالمعلومات الخاصة بسلامة أوضاع محفظة الائتمان الأصغر - خاصةً ذلك الجزء من المحفظة الذي يتم تمويله بموارد من البرامج المشار إليها للتمويل عبر الإنترنت. وربما تجد بعض مؤسسات التمويل الأصغر أن الفصل بين الائتمانات الصغرى الممولة من قبل برامج الإنترنت والائتمانات الصغرى الممولة بشكل أكثر عمومية من موارد أخرى لمؤسسات التمويل الأصغر هي عملية محفوفة بمشكلات وصعوبات أكبر من تلك التي تواجهها غيرها من المؤسسات. وقبل طلب تمويل من برنامج للإقراض على الإنترنت. يجب أن تقوم مؤسسة التمويل الأصغر بتقييم قدراتها التكنولوجية لتلبية احتياجات ذلك البرنامج إلى البيانات وإدارتها. وبالنسبة لمؤسسات التمويل الأصغر التي لم تقم حتى الآن بتنفيذ استثمارات

18 إلا أنه يجب التنويه إلى أنه ليس كل برامج الإقراض أو الاستثمار على الإنترنت تشترط نشر قصص كثيرة عن أوضاع أصحاب المشروعات الصغرى. فالبرامج الأقل اعتماداً على إقامة اتصال بين المقرضين/ المستثمرين على الإنترنت وأصحاب المشروعات الصغرى الفرديين. مثل برنامج مايكرو بليس. تطلب فقط نشر عدد قليل من الصور والقصص "الممثلة" لأوضاع أصحاب المشروعات الصغرى من أجل نشر معلومات عن مؤسسة التمويل الأصغر المقترضة على مواقعها على شبكة الإنترنت.

عن المقرضين/المستثمرين الأفراد النشطين. وذلك لإجراء العناية الاحترازية الواجبة بشأنهم بنفس قدر اعتمادها على وسيلة استثمار في التمويل الأصغر (MIV) في إجراء هذا النوع من العناية الواجبة بشأن مختلف المستثمرين في تلك الوسيلة الاستثمارية لأنشطة التمويل الأصغر.

### الخلاصة

تتمتع برامج الإقراض على الإنترنت بإمكانات كبيرة واعدة كمصدر لتمويل قطاع التمويل الأصغر. ومن المهم أن نشير إلى أنه في مقدور برامج الإقراض على شبكة الإنترنت أن تسهم في نمو الجيل القادم من المستثمرين المتحلين بروح المسؤولية الاجتماعية من خلال توضيحها كيف يمكن للمستثمر/ المقرض الصغير استخدام أمواله في فعل الخير في هذا العالم مع استرداد أصل مبلغ التمويل وحتى توليد عائد مالي على أصل القرض أو الاستثمار. وبينما تنظر بعض مؤسسات التمويل الأصغر بصورة واضحة ومتبصرة إلى استخدام برامج الإقراض على الإنترنت بصورة أكبر كفرصة لذيوع أخبار عملياتها في أوساط الجمهور العام وانتشارها، إلا أن نطاق هذه البرامج يمكن أن يجعلها أولاً وقبل كل شيء مصدراً للتمويل وليس التسويق. ولهذا السبب، يتعين على مؤسسات التمويل الأصغر أن تُدير هذا المصدر بصورة متأنية ومدروسة شأنه شأن أي مستثمر آخر. والواقع أن مؤسسات التمويل الأصغر التي تقتصر مبالغ كبيرة من هذه البرامج، ولكنها تُعامل هذا التمويل في المقام الأول كاستراتيجية للتسويق بدلاً من التزامات ديون جادة ولا يُستهان بها، تفعل ذلك على حساب تعريض نفسها للمخاطر. وهي بذلك تواجه خطر تدمير هيكلها الرأسمالي برمتها.

من الأخبار الجيدة أن قصص النجاح ذائعة الصيت لبرامج إقراض عبر الإنترنت مثل كيفا ومايكروبوليس ستؤدي على الأرجح إلى تحقيق زيادة كبيرة في برامج الإقراض على مواقع الإنترنت التي تستهدف خدمة قطاع التمويل الأصغر. وينطوي ذلك على منافع ومزايا واضحة، كما يشتمل على بعض صور ومظاهر إساءة الاستخدام أيضاً. فمن المحتمل أن تكون هذه البرامج على الإنترنت جذابة لجمهرة واسعة من الأطراف الفاعلة ذات المجموعات الشديدة التباين من

مع التواصل الشخصي الذي يسعى لتحقيقه المقرضون عبر الإنترنت مع المستخدم النهائي لأموالهم (مثل أصحاب المشروعات الصغرى المقترضون). والجدير بالذكر أن ثلاثة برامج للإقراض والاستثمار على الإنترنت - كيفا، مايكروبوليس، ماي سي 4 - هي التي قامت وحدها حتى الآن باعتماد مبادئ حماية العميل التي جرت الموافقة عليها مؤخراً من قبل أكثر من 40 مستثمراً من أكبر مستثمري التمويل الأصغر على مستوى العالم.<sup>19</sup>

7. ما هي العناية الاحترازية الواجبة التي تحتاج مؤسسة التمويل الأصغر إلى إجرائها بشأن برنامج الإقراض عبر الإنترنت لإزالة مخاوف السلطات التنظيمية والرقابية وشواغلها تجاه حدوث معاملات لغسل الأموال وتمويل الإرهاب؟

في عالمٍ تتزايد فيه الإجراءات والقواعد التنظيمية والشواغل بشأن السلوك المتعمد لإساءة استخدام الموارد المالية في تمويل أنشطة غير مشروعة أو إرهابية، تواجه مؤسسات التمويل الأصغر مزيداً من الشروط والمتطلبات الأساسية التي يلزم استيفاؤها في سياق إجراء العناية الاحترازية الواجبة تجاه مُمولي هذه المؤسسات وعملائها من أصحاب المشروعات الصغرى. وتوجد هذه القواعد التنظيمية غالباً في الضوابط والتوجيهات المعنية بإجراءات مكافحة غسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب. ويجب على مؤسسات التمويل الأصغر الخاضعة لقواعد مكافحة غسل الأموال، ومحاربة تمويل الإرهاب التأكد من عدم تعرضها للتعامل مع أية مصادر تمويل مشبوهة في سعيها للحصول على تمويل من المقرضين والمستثمرين عبر برامج الإنترنت.

يمكن أن تثير برامج الإقراض عبر الإنترنت تحديات كبيرة أمام مؤسسات التمويل الأصغر في هذا المضمار لأن مصدر التمويل ليس مُحدداً بدقة ووضوح عندما يجتمع الكثير من المقرضين/ المستثمرين الأفراد سوياً من خلال برنامج للتواصل الاجتماعي على الإنترنت لتقديم تمويل لمؤسسة التمويل الأصغر. وفي هذه الحالة، تحتاج مؤسسة التمويل الأصغر إلى أن تكون قادرة للاعتماد على برنامج الإقراض على الإنترنت، الذي يتمتع بتوافر قدر كبير من المعلومات

كل من الحُستيين: التمويل والمساعدة الفنية لمساندة مؤسسة التمويل الأصغر و/أو أصحاب المشروعات الصغرى. وتأتي هذه المساعدة الفنية في بعض الحالات من جانب البرنامج نفسه على الإنترنت. ولكن المقرضين والمستثمرين أنفسهم يقومون في حالات أخرى بتقديم خبرتهم المعرفية وتجاربهم وخبراتهم في مجال التجارة والأعمال.

في ظل الانتشار الواسع النطاق لهذه البرامج على الإنترنت وأدواتها ومنتجاتها. من المحتمل أن ينتهي المطاف ببعض مؤسسات التمويل الأصغر وهي تُناجي نفسها متسائلة عما إذا كان نطاق التمويل المتاح عبر هذه البرامج يستحق المخاطر الكامنة في أنماط تمويلها الفريدة من نوعها ونماذج أعمالها التي لم تُوضع في أغلب الحالات على محك الاختبار. الإجابة على هذا السؤال في بعض الأحيان تكون بالنفي القاطع. ويجب أن تكون كذلك. ولكن إذا كانت الخبرات العملية للتعامل مع هذه البرامج خلال العام السابق توفر دليلاً للاسترشاد والتوجيه. فإن إجابة مؤسسات التمويل الأصغر ستكون بنعم. على الأغلب. ويستدعي ذلك تنمية قطاع تمويل أصغر يتمتع بقدرة أكبر على الفرز والتصنيف حتى تتمكن مؤسسات التمويل الأصغر من التمييز بين الغث والسمين في هذه البرامج. ومن ثمّ إرساء اتخاذ القرارات المعنية بالتمويل على الأسس الأشد ملاءمة وتناسباً مع حاجاتها إلى التمويل وهاكلها الرأسمالية المرغوبة. ويستدعي هذا الأمر أيضاً جعل عمليات ومخاطر هذه برامج الإقراض والاستثمار عبر الإنترنت واضحة وشفافة قدر الإمكان في عيون المقرضين والمستثمرين الفرديين عبر الإنترنت. ومؤسسات التمويل الأصغر التي تقبل هذا الشكل من التمويل. والمقرضين والمستثمرين التقليديين أيضاً.

الأجندات والرسائل ونماذج الأعمال. وبعض هذه البرامج سيكون أكثر مواكبة من غيره مع احتياجات مؤسسات التمويل الأصغر. ولا نستبعد احتمالات أن تتغير وتتبدل هذه النماذج بفعل مُعترك تنافس هذه البرامج مع بعضها على انتزاع المزيد من التمويل عبر الإنترنت (أي لكسب حصة من السوق) أو تحقيق التمايز بين بعضها البعض (وصولاً لغاية جزئية هي تفادي مخاطر قيام "طرف فاعل سيء" بتشويهه أو تدمير سمعة جميع برامج الإقراض والاستثمار عبر الإنترنت). وربما تهدف هذه المنافسة والتمايز إلى تحسين "نوعية" الخبرات والتجارب التفاعلية بين المقرضين في هذه البرامج على الإنترنت وأصحاب المشروعات الصغرى. وبالتالي تمكين المستثمرين عبر برامج الإنترنت من رؤية الأثر الاجتماعي لاستثماراتهم على حياة أصحاب المشروعات الصغرى الحاصلين على ذلك التمويل. إلا أنه من المحتمل أيضاً أن تتنافس برامج أخرى من خلال تقديم عوائد مالية جذابة. وليس العائدات الاجتماعية. إلى المستثمرين في هذه البرامج. وهو ما يُحتمل أن يُسفر بدوره عن ارتفاع تكلفة التمويل عبر هذه البرامج على الإنترنت التي تتكبدتها مؤسسات التمويل الأصغر.

بناءً على ما تقدم. نرى في المستقبل غير البعيد أن مؤسسات التمويل الأصغر الساعية للاقتراض من هذه البرامج على الإنترنت سوف تخوض غمار التعامل مع مجموعة مختلفة ومتنوعة من هذه البرامج ذات نماذج الأعمال الشديدة التباين والاختلاف. فالواقع أن بعض هذه البرامج تقوم الآن بتجريب مجموعة عريضة وواسعة النطاق من المنتجات والأدوات المالية. لتمكين المستثمرين في هذه البرامج من استخدام أموالهم كضمانات. أو حتى استثمارات في حقوق ملكية مؤسسات التمويل الأصغر أو استثمارات شبيهة بهذه الشاكلة. وتجمع برامج أخرى بين

رجاء تبادل مذكرة المناقشة  
المركزة هذه مع زملائك ولا  
تتردد في طلب نسخ إضافية من  
هذه الدراسة أو غيرها في هذه  
السلسلة.

ترحب المجموعة الاستشارية  
لمساعدة الفقراء بملاحظاتكم  
على هذه الدراسة.

جميع إصدارات المجموعة  
الاستشارية لمساعدة الفقراء  
متاحة بموقع المجموعة على  
شبكة الإنترنت وهو: [www.cgap.org](http://www.cgap.org)

CGAP

1818 H Street, NW

MSN P3-300

Washington, DC

20433 USA

هاتف: 202-473-9594

فاكس: 202-522-3744

بريد إلكتروني:

[cgap@worldbank.org](mailto:cgap@worldbank.org)

© CGAP, 2009

أمر لجنة الأوراق المالية الأمريكية، 2008 "إجراءات أمر بالإيقاف والامتناع وفقا للقسم -18 من قانون الأوراق المالية لعام 1933. استنباط الاستنتاجات، وفرض أمر الإيقاف والامتناع". لجنة الأوراق المالية الأمريكية، بيان رقم 8984/24 نوفمبر/ تشرين الثاني 2008، ملف الإجراءات الإدارية رقم 3-13296، بشأن قضية مؤسسة بروسبر ماركت بليس، إنك، الطرف المدعى عليه.

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، 2008 "الإقراض من شخص - إلى - آخر: هل الديمقراطية المالية على بُعد ضغطة على الزر"، تقرير موجز رقم 130، واشنطن العاصمة: الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، سبتمبر/ أيلول 2008.

## المصادر

تقرير معهد أسبين، 2008 "أسواق العمل الخيري على الإنترنت: من متعة الشعور بعطاء الخير إلى الاستثمار الاجتماعي الفاعل؟ معهد أسبين، واشنطن العاصمة.

بوابة التمويل الأصغر، 2008 "افتح محفظتك الافتراضية". عرض لأبرز الملامح، 7 إبريل/نيسان 2008. ([www.microfinancegateway.org](http://www.microfinancegateway.org)).

إيزابيل باري، وتريسي بينتغيل تيرنر، وكاثارين ميكي، وإغناسيو ماس، وسارة روتمان على ما قدموه من التعليقات والمساهمات العديدة النافعة

مؤلفة هذه المذكرة من سلسلة مذكرات المناقشة المركزة هي ديورا بوراند الأستاذة المساعد ومدير قسم المعاملات الدولية، بكلية الحقوق جامعة ميتشغان، وتوجه المؤلفة بالشكر إلى

وفيما يلي صيغة مقترحة للاستشهاد بالوثيقة الحالية:

بوراند، ديورا، 2009 "منظور مديري مؤسسات التمويل الأصغر للتمويل عبر الإنترنت: هل هو لأغراض التمويل، أم التسويق، أم شيء آخر مختلف كلياً؟" مذكرة مناقشة مركزة رقم 54، واشنطن العاصمة: المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء البنك الدولي.

